### أكبرها لدى «التأمينات الاجتماعية» بقيمة 2,3 مليار دينار يليها بنك الائتمان بـ 944 مليون دينار

# 8 جهات حكومية مستقلة تمتلك ودائع واستثمارات بـ 4,2 مليارات دينار

أحمد مغربي

كشفت بيانات حصلت عليها «الأنباء» أن 8 جهات حكومية لديها ودائع محلية لدى بنوك واستثمارات أجنبية بقيمة 4,19 مليارات دينار، وذلك بنهاية السنة المالية 2020/2019، وهذه الجهات هي: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، الهيئة العامة للصناعة، مؤسسة البترول الكويتية، مؤسسة الموانئ الكويتية، الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بنك الائتمان الكويتي وأخيرا بنك الكويت المركزي.

وأظهرت البيانات المالية ان المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تحتفظ بأكبر مبلغ من الودائع المحلية بقيمة 2,33 مليار دينار وتبلغ نسبة العوائد المحققة ما بين 1,3٪ و 4٪، وشهدت الودائع المحلية للتأمينات تذبذبا من مستوى 5,4 مليارات دينار خلال السنة المالية 2016/2015 الى 6 مليارات دينار خلال السنة المالية 2017/2016 هبوطا الى 5,6 مليارات دينار خلال 2019/2018.

وبذلك، قامت «التأمينات الاجتماعية» بتخفيض حجم ودائعها من مستوى 6 مليارات دينار كأعلى مستوى إلى 2,33 مليار دينار بنهاية السنة المالية 2020/2019، أي بحوالي 3,6 مليارات دينار.

وقالت ان مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة شهدت انخفاضا حادا في حجم ودائعها واستثماراتها المحلية والأجنبية لتنخفض من مستوى 2,99 مليار دينار وبعائد محقق بلغ 3,1٪ الى 1,37 مليار دينار في السنة المالية 2017/2016، لتنخفض بعد ذلك الى 370,4 مليون دينار في 2018/2017، لتشهد ارتفاعا الى 626,2 مليون دينار لتستقر فينا بعد الى 329,8 مليون دينار بنهاية السنة المالية 2020/209 وبعائد محقق يتراوح بين 1,7٪ و2,7٪.

ويتبين من الارقام المذكورة آنفا لمؤسسة البترول الكويتية انها قامت بسحب 2,76 مليار دينار خلال 4 سنوات (من 2016 حتى 2020) من ودائعها لتمويل التزاماتها من المشاريع النفطية الداخلية والخارجية وتوريد جزء من الارباح المالية المحتجزة الى الاحتياطي العام للدولة بقيمة 1,8 مليار دينار.

أما مؤسسة الموانئ الكويتية فقامت بزيادة ودائعها بشكل قياسي في البنوك المحلية وبعائد محقق مرتفع نسبيا يتراوح بين 3,75٪ و 3,86٪، حيث شهدت الودائع ارتفاعا من مستوى 117 مليون دينار الى مستوى 250 مليون دينار.

فيما قامت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات بزيادة حجم ودائعها الى 91 مليون دينار بنهاية السنة المالية 2020/2019 وبعائد محقق تراوح بين 3٪ و 3,25٪.

أما الهيئة العامة للصناعة فبلغت الودائع المحلية لها 23,5 مليون دينار خلال السنة المالية 2020/2019 وبنسبة عوائد محققة بلغت 2,745٪، ولوحظ انخفاض الودائع المحلية بشكل كبير للهيئة خلال السنوات الماضية، حيث بلغت 140 مليون دينار خلال السنة المالية 2016/2015، وشهدت أعلى مستوى لها على الاطلاق في 2019/2018 عندما سجلت 290 مليون دينار وبعائد محقق بلغ 3,8٪.

فيما لدى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ودائع محلية بقيمة 217,6 مليون دينار وبعوائد محققة بلغت 2,45٪ و3,77٪ بنهاية السنة المالية 2020/2019، وقد بلغت أعلى العوائد لدى الصندوق في السنة المالية 2018/2017 عندما بلغت 362,1 مليون دينار.

ولدى بنك الائتمان ودائع محلية بقيمة 944 مليون دينار بنهاية السنة المالية 2020/2019 وبلغت العوائد المحققة ما نسبته 2,75٪ الى 3,85٪.

وشهدت ودائع بنك الائتمان انخفاضا على مدار السنوات الماضية من مستوى 1,1 مليار دينار خلال السنة المالية 2016/2015 الى مستوى 986 مليون دينار في السنة المالية 2019/2018 وصولا إلى 944 مليون دينار. أما بنك الكويت المركزي فلديه ودائع لدى بنوك ومؤسسات أجنبية بواقع 2,9 مليون دينار وهي لم تتغير خلال السنوات المالية الخمس الماضية.

#### أرباح الجهات المستقلة

من جهة ثانية، أظهرت البيانات أنه يتم تحويل الإيرادات التي تقوم بتحصيلها الوزارات والادارات الحكومية الى حساب وزارة المالية (الحسابات العامة) المفتوح لدى بنك الكويت المركزي، ويحكم التعامل في تلك الأرباح قوانين إنشاء تلك الجهات التي تنظم عملية توزيع الأرباح لديها، وتقوم تلك الجهات بتحويل الأرباح المستحقة للخزانة العامة وفقا للقوانين الصادرة باعتماد حساباتها الختامية الصادرة عن مجلس الأمة، وتقوم الهيئة العامة للاستثمار بمتابعة تحصيل الأرباح المتعلقة بقوانين الحسابات الختامية لتلك الجهات.

كما أن الفوائض والأرباح المالية في الجهات الحكومية (الجهات المستقلة) يتم تكوينها وفقا لقوانين إنشاء تلك الجهات، ويتم احتجاز النسب المقررة لصالح احتياطاتها وفقا لقوانين إنشاء تلك الجهات.

والجهات المستقلة في الدولة ينظم عملها وتوزيعها الأرباح المحققة في ميزانيتها قوانين إنشائها ولها شخصيتها الاعتبارية المستقلة وتكفل قوانين إنشاء تلك الجهات استقلالها المالي ومجلس الإدارات لديها هي المسؤولة وبشكل مباشر في رسم السياسات الاستثمارية لأموالها المودعة في البنوك والشركات، ولا يحق لوزارة المالية قانونا التدخل لسحب أموال تلك الجهات المودعة في البنوك لغرض سد العجز في الميزانية.

وفيما يلي رصد لقيمة الأرباح المحققة الواجب سدادها الى الخزانة العامة للدولة والقيمة التي تم توريدها والمتبقي الذي لم يتم توريده والاجراءات المتخذة في شأنه خلال السنوات الخمس المنقضية، وهي كالتالي:

#### مؤسسة الموانئ

كشفت البيانات أن مؤسسة الموانئ الكويتية لا تزال تحتجز نحو 98,67 مليون دينار وهي قيمة الأرباح المحققة خلال العامين الماليين 2018 /2019 و2019 /2020، وقامت وزارة المالية بمخاطبة المؤسسة بسرعة استكمال سداد المبالغ المستحقة للخزانة العامة للدولة عن هذه السنوات.

وقامت «الموانئ» بتوريد 27,2 ملايين دينار فقط خلال السنة المالية 2018/2017 من أصل أرباح بلغت 37,2 مليون دينار، على أن يكون المتبقي ما قيمته 10 ملايين دينار.

علما بأن المؤسسة قامت بتحويل 74,1 مليون دينار للخزانة العامة عن العامين الماليين 2015 /2016 و2016/2017.

تجدر الإشارة الى أن «الموانئ» حققت أرباح صافية في السنوات الخمس الماضية الممتدة من 2015 حتى 2020 نحو 210 ملايين دينار.

#### هيئة الاتصالات

قامت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات بتحويل صافي أرباحها عن 3 سنوات مالية هي 2016 /2017 و2017 /2018 و2018 /2019 بما قيمته 167,4 مليون دينار، إلا أن الهيئة قامت باحتجاز مبلغ 69 مليون دينار خلال السنة المالية 2019 /2020، وتم الاتفاق بين وزارة المالية والهيئة على تحويل تلك الأرباح حسب ما توصلت اليه الجهتان في 9 نوفمبر 2020.

تجدر الإشارة الى أن الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات حققت صافي أرباح بلغت 236,4 مليون دينار خلال السنوات الأربع الماضية.

## 4,2 مليارات دينار أرباح «البترول»

تعتبر مؤسسة البترول الكويتية أكبر الجهات المستقلة في الدولة التي تحتجز أرباحا حتى يومنا ذلك، إلا انه تم الاتفاق ما بين الهيئة العامة للاستثمار والمؤسسة على جدولتها وسدادها على دفعات. وتاريخيا، حققت «مؤسسة البترول» أرباحا بلغت 1,29 مليار دينار خلال السنة المالية 2017/2016، ونحو 1,79 مليار دينار في السنة المالية 2018/2017، ونحو 790,7 مليون دينار في السنة المالية 2019/2018، وأخيرا 355,9 مليون دينار في السنة المالية 2020/2019.

ومن الملاحظ أن «البترول» وشركاتها التابعة حققت أرباحا صافية بنحو 4,2 مليارات دينار، وهي أموال ينبغي تحويلها الى الاحتياطي العام للدولة.

## «الصناعة» حولت 125,6 مليون دينار إلى الاحتياطي العام

أظهرت البيانات أن الهيئة العامة للصناعة قامت بتحويل جميع الأرباح التي حققتها الى الخزانة العامة للدولة، وذلك عن السنوات المالية الماضية، حيث حققت «الصناعة» أرباحا بلغت 41,1 مليون دينار في 2018/2017 وتم تحويلها بالكامل، وحققت 45,5 مليون دينار في السنة المالية 2019/2018 وتم تحويلها بالكامل كذلك، وفي السنة المالية 2020/2019 حققت أرباحا بقيمة 38,9 مليون دينار وتم تحويلها بالكامل، علما بأن «هيئة الصناعة» حولت ما قيمته 125,6 مليون دينار إلى الخزينة العامة للدولة في 3 سنوات.

**بيان بالودائع المحلية ونسب العوائد المحققة للجهات المستقلة**

| الجهة | ختامي السنة المالية 2016/2015 | | ختامي السنة المالية 2017/2016 | | ختامي السنة المالية 2018/2017 | | ختامي السنة المالية 2019/2018 | | ختامي السنة المالية 2020/2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مبلغ الودائع المحلية | نسبة العوائد المحققة | مبلغ الودائع المحلية | نسبة العوائد المحققة | مبلغ الودائع المحلية | نسبة العوائد المحققة | مبلغ الودائع المحلية | نسبة العوائد المحققة | مبلغ الودائع المحلية | نسبة العوائد المحققة |
| المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية | 5,469,871,708 | ٪3,25 ـ ٪0,4 | 6,056,020,823 | ٪3,25 ـ ٪0,3 | 6,058,359,428 | ٪3,3 ـ ٪0,5 | 5,617,528,685 | ٪3,3 ـ ٪1 | 2,336,142,326 | ٪4 ـ ٪1,3 |
| الهيئة العامة للصناعة | 140,000,000 | ٪2,035 | 198,000,000 | ٪2,179 | 242,000,000 | ٪2,493 | 290,000,000 | ٪3,800 | 23,500,000 | ٪2,745 |
| مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة | 2,995,34,000 | ٪3,1 ـ ٪0,1 | 1,373,023,022 | ٪1,85 ـ ٪0,03 | 370,414,878 | ٪2,15 ـ ٪0,01 | 626,252,500 | ٪2,15 ـ ٪0,01 | 329,873,000 | ٪2,7 ـ ٪1,7 |
| مؤسسة الموانئ الكويتية | 117,000,000 | ٪3,15 ـ ٪2,5 | 292,000,000 | ٪3,15 ـ ٪2,5 | 65,000,000 | ٪2,75 ـ ٪2,51 | 80,000,000 | ٪2,875 | 250,000,000 | ٪3,86 ـ ٪3,75 |
| الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات | 0 | 0 | 33,535,000 | ٪1,70 | 30,000,000 | ٪2,45 ـ ٪2,35 | 30,000,000 | ٪3,25 ـ ٪3 | 91,000,000 | ٪3,25 ـ ٪3 |
| الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية | 234,622,000 | ٪2,9 ـ ٪0,75 | 246,079,000 | ٪2,85 ـ ٪0,87 | 362,144,000 | ٪2,67 ـ ٪1,33 | 190,386,000 | ٪3,38 ـ ٪2,5 | 217,630,000 | ٪3,77 ـ ٪2,45 |
| بنك الائتمان الكويتي | 1,108,000,000 | حسب الأسعار الفائدة التجارية السائدة | 1,050,000,000 | حسب الأسعار الفائدة التجارية السائدة | 1,057,000,000 | ٪2,3 ـ ٪1,4 | 986,000,000 | ٪3,47 ـ ٪2,125 | 944,000,000 | ٪3,85 ـ ٪2,75 |
| بنك الكويت المركزي (استثمارات بالدينار الكويتي) | 2,971,120 | | 2,971,120 | | 2,971,120 | | 2,971,120 | | 2,971,120 | |

### من أصل 25 شركة مدرجة بالسوق.. لتوزع 59٪ من أرباحها

# 17 شركة بالسوق الأول وزعت 584 مليون دينار أرباحاً عن 2020

المحلل المالي

بعد انقضاء العام الأول من جائحة فيروس كورونا التي خلفت تداعيات سلبية على كل القطاعات الاقتصادية، وكان في مقدمتها أسواق الأسهم، حيث منيت غالبية الشركات المدرجة في بورصة الكويت بخسائر خلال العام العام الماضي، نتيجة توقف غالبية الأنشطة الاقتصادية وتعطل سلاسل الإمدادات، علاوة على صدمة هبوط أسعار النفط نتيجة تداعيات الأزمة.

وعلى الرغم من الخسائر المسجلة خلال العام الماضي، إلا أنها لم تكن بحجم الازمة التي فرضتها الجائحة، حيث تبين أن أسواق الأسهم استوعبت الأزمة وتعافت وانفصل أداؤها تدريجيا عن الاداء الاقتصادي، وقد بدأت بورصة الكويت عام 2021 باندفاعة نتيجة ارتفاع اسعار النفط والبدء بحملة التطعيم ضد فيروس كورونا، والتي أراحت المستثمرين ورفعت من معنوياتهم.

ومن خلال رصد لـ «الأنباء» حول أداء بورصة الكويت خلال الربع الأول من العام الحالي، يتبين أن مؤشر السوق العام ارتفع خلال يناير الماضي بنسبة 4,2٪، وذلك بالتزامن مع بقاء معدل السيولة اليومية فوق 40 مليون دينار.

أما خلال شهر فبراير ونتيجة تفاعل المستثمرين مع النتائج المالية للشركات، والتي كما كان متوقعا كانت ضعيفة بالمقارنة مع العام السابق، علاوة على ارتفاع عدد الاصابات بڤيروس كورونا والتي كانت مؤشر واضح على عودة الحظر الجزئي، فقد شهد السوق الكويتي خسارة في مؤشره العام نسبتها 2,26٪، وسط عمليات جني ارباح ومعدل سيولة يومية تخطى الـ 46 مليون دينار.

وبالعودة إلى شهر مارس 2021، فقد شهد السوق العديد من المؤشرات الإيجابية التي دعمت صعوده، وانعكست على سلوك المتداولين لتحمل المزيد من المخاطر والاقدام على الاستثمار في الاسهم وبالتالي ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 2,24٪ لترتفع ارباحه في الربع الأول من السنة الى 4,14٪ وأرباح مؤشر السوق الاول الى 4,52٪.

ومن أبرز هذه المؤشرات الإيجابية، وصول دفعات كبيرة من اللقاحات وتسارع وتيرة التطعيم ضد الڤيروس، وارتفاع أسعار النفط منذ بداية العام بنسبة 26٪، بالاضافة الى توزيعات الارباح النقدية عن 2020 والتي أعلنت عنها شركات السوق الأول بقيادة شركة زين بتوزيع 143 مليون دينار، ثم بنك الكويت الوطني بتوزيعات 137 مليون دينار، وبيت التمويل الكويتي «بيتك» بـ 76 مليون دينار. وبشكل عام، فقد أعلنت 17 شركة من أصل 25 شركة مدرجة في السوق الأول لبورصة الكويت عن توزيع أرباح نقدية عن عام 2020، حيث بلغت إجمالي التوزيعات لهذه الشركات 584 مليون دينار، مقابل صافي أرباحها عن العام الماضي بلغت 996 مليون دينار، أي ما يعادل نسبة توزيعات الأرباح النقدية الى صافي الأرباح بلغت 59٪.

المؤشرات الإيجابية تسيطر على البورصة خلال الربع الأول.. بدعم من توافر لقاحات كورونا وارتفاع النفط وتوزيعات الشركات عن 2020 (محمد هاشم)

#### أسواق الخليج

وبالانتقال الى أداء أسواق الأسهم الخليجية، فقد كانت النتائج المالية للشركات المدرجة عن عام 2020 والتي شهدت انخفاض حاد في صافي أرباحها وتوزيعاتها النقدية وارتفاع تقييماتها نتيجة تداعيات جائحة كورونا، العامل الرئيسي الذي ضغط على الأداء العام لمعظم أسواق الأسهم الخليجية خلال الربع الأول 2021. فقد انخفض صافي الأرباح المجمعة للشركات المدرجة في سوق دبي المالي بنسبة 65٪ لتسجل 14,5 مليار درهم، أما في ابوظبي فقد انخفضت أرباح الشركات بنسبة 19٪ (اقل من المتوقع) لتسجل 35,6 مليار درهم مما ساهم في ارتفاع مؤشر السوق في الربع الأول بنسبة 17,2٪ بينما ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 2,3٪ فقط.

ولايزال تماسك أسعار النفط منذ بداية السنة الحالية وارتفاعها بنسبة 26٪ في الربع الأول ليسجل سعر برميل سلة نفط أوپيك 63 دولارا للبرميل نهاية مارس 2021 مدعوما بالتوقعات بارتفاع الطلب على النفط خلال 2021 و2022، من العوامل التي تعزز ثقة المستثمرين في الأسهم المدرجة في بورصات الخليج وبالتالي دفع النمو الاقتصادي وتعزيز أرباح الأسهم وتماسكها.

أما بالنسبة للأداء العام لأسواق الأسهم الخليجية فقد ارتفع مؤشر «ستاندرد آند بورز الخليجي» خلال شهر مارس بنسبة 3,56٪ مدعوما بارتفاع مؤشر تداول السعودي بنسبة 8,34٪ وبورصة ابوظبي بنسبة 4,4٪، وبالتالي ارتفاع القيمة الرأسمالية السوقية للبورصات الخليجية خلال مارس 2021 بحوالي 159 مليار دولار لتسجل 3,2 تريليونات دولار.

وتراكمت أرباح المؤشر في الربع الأول من 2021 الى 8,9٪، وبارتفاع في القيمة السوقية لأسواق الأسهم الخليجية بمقدار 182 مليار دولار، وجاءت حصة «تداول» السعودي من الارتفاع 141 مليار دولار، وبورصة ابوظبي 32 مليار دولار.

## «تداول» الأفضل أداءً خليجياً خلال مارس الماضي

تصدر سوق الأسهم السعودية «تداول» خلال مارس 2021 أسواق الأسهم الخليجية من حيث الأداء، حيث ربح مؤشر تداول 8,34٪ ليزيد مكاسبه خلال الربع الأول من العام الحالي الى 14٪، حيث استفاد من الاستقرار في أسعار النفط فوق مستوى 60 دولارا للبرميل بعد اتفاقيات «أوپيك+»، بالإضافة الى النمو الاقتصادي المتوقع لعام 2021 عند 3٪، بدفع من الالتزام برؤية 2030 واستثمارات صندوق الاستثمارات العامة والبالغة 150 مليار ريال بشكل سنوي والتي تعتبر محركا رئيسيا للاقتصاد السعودي.

وتزامنت مكاسب السوق مع ارتفاع قياسي في السيولة لشهر مارس 2021 لتسجل 77,5 مليار دولار، وبالرغم من انخفاض صافي الأرباح المجمعة للشركات المدرجة في «تداول» لعام 2020 بنسبة 41٪ الى 238 مليار ريال، إلا ان التوقعات تشير إلى نمو قوي بالنتائج المالية للشركات خلال عام 2021، بدفع من تحسن النشاط الاقتصادي بعد الجائحة وتسارع وتيرة العمل في المشاريع الكبرى.